دولة الخط: الهيمنة النصية والتاريخ في مجتمع مسلم (برنكلي ماسيك)*

مراجعة دابرا ش. إيكرز

اعتمد المؤلف في كتابته لهذه الدراسة الأثنوغرافية التاريخية على عدد من المصادر المتنوعة منها دراسته الميدانية في أراضي اليمن الجبلية، والاطلاع على كتب الفقه والتواريخ المحلية والمدونات الفقهية الحديثة وذلك حتى يتمكن من وصف السياسة النصية القائمة على مفاهيم عن النصوص ذات السلطة الدينية، وكذلك لوصف الطريقة التي انتقلت وفسرت بها بل وحتى كيف ولماذا كتبت. ويعيد المؤلف بناء النظام القانوني الإسلامي اليمني في الفترة قبل القرن التاسع عشر، ويناقش البدع أو التجديدات التي أدخلها الوجود العثماني في اليمن، وتقاليد الإمامة الزيدية، والتي انتهت بقيام الجمهورية في الستينات. ويفحص المؤلف الشريعة الإسلامية بوصفها خطاباً اجتماعياً يجعل استخدام النصوص في المحل الثاني لحفظها عن ظهر غيب وكذلك بعد قراءتها وإعادة إنتاجها بوصفها تمثل الوجود المهيمن للشريعة. ويقارن مسيك وبنجاح بين الأشكال التقليدية القديمة للفكر والمعرفة، وبين التعليم وفق الأشكال الحديثة ذات الأسلوب الأوروبي والتي تأخذ شكل مدارس أو مدونات قانونية. وما يتطور عن كل هذا من عملٍ رائعٍ عن الشريعة والمجتمع يهم ويمتع كل مشتغل بدراسة هذا الجزء من العالم.

(*) Brinkley Messick, The Calligraphic State: Textual Domination and History in a Muslim Society, Berkeley, U. of Cal. Press, 1993.

يقسم مسيك كتابه إلى أربعة أجزاء رئيسة. ويقدم في الجزء الأول المعنون: السلطة التاريخية وهو عبارة عن مادة علمية تم جمعها في اليمن من فترات مختلفة وكانت في العادة تقدم مراجعةً عامةً للسياسة الخطية والاستطرادات الشرطية للمنطقة.

يقدم المؤلف في الفصل الأول ثقافة النص المهيمن عن طريق فحص كتب الفقه لمذهب ما بوصفها نموذجاً. وقد وجد المؤلف أنه باستخدام القرآن كنموذج معياري (Paradigm) وكذلك باستخدام سلاسل النص المنقول متجذرة في التلاوة، وهي صفة يشتهر بها هذا «التقليد المكتوب». وفي الحقيقة، تتكرر أساليب التلاوة في أماكن محورية أو أساسية عديدة من الممارسة النصية كما سيتضح في الفصول اللاحقة حول تدريس القرآن وعملية الإدلاء بالشهادة داخل المحكمة والمراسم المرتبطة بشؤون الدولة وأثناء كتابة وثائق أو صكوك الملكية. وتقف هذه التقاليد في مقابلة واضحة جداً مع المدونات القانونية التي ستحل محلها، فلقد كانت كتب الفقه التقليدية عبارةً عن نصوص مفتوحة قامت على مقارنة وجهات نظر متعارضة تطلبت في كل الأوقات تفسيراتٍ وشروحاً.

ويستمر المؤلف في الفصل الثاني من الكتاب في فحص كتب الفقه، على أنه في هذا الوقت يوسع تحليله ليشمل دراسة المذهب الفقهي الذي كان يتبناه الأئمة والحكام السابقون فلقد كان الحاكم الذي تتوافر فيه شروط الإمامة قادراً على كتابة الفتاوى أو الآراء الدينية كما كان قادراً على حكم البلاد. ويستكشف مسيك الخطاب التاريخي للأئمة عن طريق مناقشة كيف أنه في فترات سابقة كانت السياسة الشرعية موجَّهةً ضد العثمانيين الأتراك، لكنها بعد ذلك واجهت تحديات عندما ظهرت الدولة القومية الحديثة.

ويركز مسيك في الفصل الثالث على استكشاف التغيرات الحديثة التي جرت في الفترات المتأخرة. وتركيزه تمحور حول تحول هيمنة النص الشرعي عن طريق عملية التقنين القانوني في شكل مواد. وقد تناول في البداية عملية التقنين العثمانية ثم درس بعدها مستطرداً، سياق الفترة الاستعمارية وانتهى

بتقديم وصف للتنظيم القانوني الشرعي من طرف حكومة الجمهورية العربية اليمنية في أواخر السبعينات.

والفصل الرابع المعنون «تجربة الأداء» عبارة عن تفصيل لأساليب التعلم والمبررات المنطقية لوجود المدارس القرآنية وكذلك مجموعات الدرس المتقدمة. ويوضح المؤلف هذه المسألة بقوله: «في ثقافة الكتابة المعقدة، اعتمدت عملية إعادة إنتاج التلاوة للنصوص المهيمنة على أساس خلفيات الكتابة، بينما في المجال النصي بقي الوجود المتزامن للقراءة وأساليب الكتابة أمرين معياريين».

وعنوان الفصل الخامس «المنهج الجديد» وبدأ فيه بوصف الأسلوب اليمني للتعليم في الأيام الخوالي حيث لعبت المدرسة القرآنية دوراً رئيساً في التعليم. بعدها ناقش مسيك مسألة دخول التعليم الحديث بأساليبه المدرسية الجديدة في نهاية القرن التاسع عشر والذي جاء به العثمانيون. وقد عُدّل هذا النموذج وأُكمل لاحقاً من طرف الأئمة الذين قدموا خليطاً من النظام العثماني السابق مع دروس ذات تركيز فقهي وبالأسلوب الكلاسيكي.

واهتمّ الفصل السادس بـ «ثقافة الطباعة» التي ناقشها مسيك بوصفها من اهتمامات الدولة حيث بدأت بالطباعة وإصلاح المكتبات وكيف أن الدولة وبشكل رسمي دعمت كتابة التاريخ. وكما هو حال المدارس ذات الأسلوب الجديد الذي أدخله الأئمة كانت برامج إصلاح المكتبات هذه أيضاً عبارة عن خليط من أفكار مؤسسية قديمة داخل أشكال جديدة محسنة. وكانت جهود المعارف هذه عبارة عن محاولة لتطوير هوية الدولة وتوسيع مدى سلطتها عن طريق وسائل تقنية نصية جديدة.

وقارن مسيك في الفصل السابع، المعنون «علاقات التأويل» الدور التقليدي للمفتي مع القضاة. ولقد وجد أن الفرق الرئيسي بينهما هو أن المفتين الذين حافظوا على دور العالم ـ المعلم كانوا مقصد السائلين للفتوى التي ليس عليهم الالتزام بها، بينما يحكم القضاة في سياقات يتوجب فيها

وجود خصوم في حالة عداء صراعي وأحكامهم ينبغي أن تنفذ. أما المفتون الذين ارتبطوا بعالم المعلمين والطلاب، فإن مجالهم هو المدرسة وبالذات الجامع الكبير. أما بالنسبة للقضاة فإن مجالهم هو المحاكم وهي مجال نفوذهم العام حيث تحقق الدولة سلطة القانون.

أما الفصل الثامن والمعنون «مجتمع الشريعة» فإنه يفحص النصوص الشرعية كما هي معاشة في العلاقات الاجتماعية وفي تجسيداتها الإنسانية وتفاصيلها التفسيرية. ويلاحظ مسيك العلاقة بين التفسير والهرمية الاجتماعية كما عرفت عبر الصورة الشرعية المهيمنة للمجتمع. وتتمحور علاقات القوة المحيطة بالنصوص المهيمنة على أساس الصلة بين التفسير والتراتبية الهرمية والتحوّلات. وكذلك أوجه الغموض التي قد توجد في الصور الاجتماعية التي تعكسها والتي تظهر للعديد من الأشخاص المجسدين والناقلين لها. ويتميز الخطاب الشرعي بمستويات نصية مختلفة ومعاشة. فالفهم الشرعي للنظام الاجتماعي مثبت على أساس التمييز بين المعرفة والجهل، وهو تمييز لا يطال الفروق بسبب الذكاء وإنما يطال المعرفة المكتسبة بسبب التعليم المتقدم. ولقد وجد مسيك أن ذلك موجود بدرجات مختلفة من المشروعية وهي نقيض المعتقد الشرعي الذي تعززه فاعلية الهيمنة.

ويركز الفصل التاسع المعنون «الوجود القضائي» على الجانب القضائي العدلي، حيث يطور فكرة الوجود المثالي كما هي مرتبطة بعمليات المحكمة الشرعية والممارسة الحكومية في ظل حكم الأئمة. ويناقش مسيك الإجراء الأساسي للحصول على العدل والتحرر من الظلم، عن طريق الدولة، موضحاً أنه كان عن طريق طلب مباشر يقدم لمسؤول رسمي، وأحد هؤلاء المسؤولين كان القاضي الشرعي. فلقد كانت معرفة القاضي الشخصية للناس وأحوالهم تشكل أساساً مهماً ومعتبراً للفصل العدلي/القضائي. فبحسب كتب الفقه الشافعية والزيدية، بإمكان القاضي أن يصدر حكماً قضائياً يعتمد على معرفته الشخصية بالأحداث. فهو يقيم معرفته العرفية هذه ليس على الأشخاص أو الوقائع وإنما يقيمها أيضاً على أساس نماذج وأعراف وعادات سائدة. ومعظم

القضاة الذين عينهم الأئمة في اليمن إنما عينوا من أسرة «الإرياني» المهمة والتي اشتغلت بالقضاء وحافظت على التوازن بين المذهبين الشافعي والزيدي، فهم شوافع في أمور العبادات وزيود في المعاملات.

ويفحص الفصل الحادي عشر المعنون «دليل الكلمة» الاستخدام اليومي للوثائق القضائية مثل العقود وصكوك الزواج والطلاق ويدرس لماذا كانت قيمتها كدليل موضع تساؤل. ويوضح **مسيك** أن مشكلة أمثال هذه الوثائق إنما تنبع من تناقض، إذ بينما الوثائق القانونية هي جزء لا يتجزأ من أمور المجتمع فإن قيمتها كأدلة أو شهود لم يقم عليها دليل في المعتقد. وترى كتب الفقه أن عملية الإدلاء بالشهادة مرتبطة بعملية إعداد أدوات كتابية، كما هو الحال في النص القرآني المقتبس، لكن مع ذلك فإنهم لا يعترفون بقيمة الوثائق كأدلة في إجراءات المحكمة الترافعية. ولغياب الدليل عليها دينياً فإنها تبقى غير مقبولة في أفعال المحكمة، لكنها تبقى مع ذلك حاسمة ومهمة في الشؤون الحياتية. وبسبب هذا التناقض أو التفاوت تبقى الوثائق القضائية أو القانونية غامضة.

ويقدم **مسيك** في الفصل الثاني عشر المعنون «النصوص الحلزونية» تحليلاً رائعاً مقارناً بين استخدام القضاء في الأشكال المكتوبة مع الاستخدام الأوسع للقضاء في المجتمع. ويظهر كيف أن التحولات في أسلوب الكتابة في أنواع أدبية مثل كتابة الرسائل والوثائق القانونية إنما ارتبطت بتطورات موازية في السجلات البيروقراطية وفي الأختام الرسمية وبعدها وبشكل امتدادي في التعديلات في الفراغ الفيزيقي والتغيرات في «مجال المعرفة». ويستخدم **مسيك** هذا الفصل كفرصة لاستكشاف الكتابة العربية التقليدية بوصفها صورة حسية أو استعارة قضائية يقدم من خلالها رؤى في طبيعة الممارسة الخطية وفي مسار التغيرات الاستطرادية. وتتبع هذه التغيرات عبر الممارسات النصية في مجالات مثل مجال إدارة حفظ الكتب والاستخدام الرسمي للأختام. وما يوضحه **مسيك** يتميز بتوجه نحو النص الحلزوني في الوثائق الرسمية التقليدية. وغالباً ما يكون ذلك في نصوص بها هامش واسع متروك في

الجانب الأيمن وفي الأعلى، حيث يميل الكاتب للكتابة إلى الجانب الأيسر ويكتب إلى الأسفل في الوثيقة وبشكل حلزوني متجهاً نحو الهامش الأيمن وبشكل متدرج إلى الأعلى وكذلك بتعبئته ذلك الهامش أيضاً. ويصدق الشيء نفسه مع الأختام الرسمية. وفي أوقات أحدث افتقد هذا التأثير الحلزوني بسبب انتشار المعيارية في الوثائق الرسمية وحلت محله أشكال جديدة حافظت وبشكل دائم على الشكل المستقيم. ويشير مسيك إلى شعرية الفراغ المكتوب هذه موضحاً كيف يمكن توسيعها إلى مجالات عامة لتنظيم الفراغ مثل تنظيم المدن والعمارة ومجال الدولة برمتها. ففي دولة الخط هذه، كانت المدن التقليدية تصمم كذلك في شكل فراغي، وتأخذ مناطقها الحضرية الجديدة التصور الأوروبي للفراغ القائم على شوارع وميادين مستقيمة، وكذلك وعلى مستوى أصغر قامت المبدعات العمرانية على تحولات مشابهة. ويختتم مسيك هذا الفصل بالربط بين الفراغ الفيزيقي والمفاهيمي وبين فراغ الكتابة وفراغ المعرفة، أو ما أسماه فوكو: «الفراغ الإبستمولوجي المخصص لفترة محددة ما». فكما حدث تحول تنظيمي بين النصوص الحلزونية والنصوص المستقيمة، فإن هناك أيضاً تحولاً في خطاب الشريعة، حيث يختلف الخطاب السببي القديم عن الخطاب التجريدي العقلاني الجديد.